اقتصاد

دعم مالي ونفطي خليجي لباكستان

إسلام آباد ـ **العربي الجديد**

تتجه المملكة العربية السعودية والكويت نحو تقديم دعم مالي ونفطي إلى باكستان التي تقترب من المشهد السريلانكي، إذ تعاني من أزمة مالية حادة، بينما يعاني المواطنون نقصاً في السلع الأساسية وانقطاعاً متكرراً للكهرباء ما يزيد من حدة السخط الشعبي. وتناقش المملكة مجموعة من الخيارات، منها تمديد أجل ودائع قيمتها 3 مليارات دولار لدى «بنك الدولة الباكستاني»، وفق بيان مشترك للدولتين صدر، أمس الأحد، بعد لقاء رئيس الوزراء شهباز شريف مع ولي عهد السعودية الأمير محمد بن سلمان.

ورحبت باكستان بقرار السعودية تمديد اتفاقية تمويل صادرات النفط والمشتقات البترولية، بحسب البيان الذي لم يكشف عن التفاصيل. ويواجه شريف، الذي تولى منصبه الشهر الماضي بعد إقالة المعارضة المشتركة رئيس الوزراء عمران خان من منصبه، المهمة المستعصية سياسياً بإلغاء دعم الوقود ورفع أسعاره حتى يستطيع الحصول على قرض من صندوق النقد الدولي. وتنتشر المظاهرات الاحتجاجية ضد ارتفاع نسبة التضخم في أنحاء المنطقة، إذ إن الحرب الروسية في أوكرانيا ساهمت في رفع أسعار جميع السلع من النفط الخام حتى الفحم.

وتعهدت السعودية بتقديم 4,2 مليارات دولار مساعدة لباكستان خلال زيارة خان للمملكة في أكتوبر/تشرين الأول الماضي. وتشمل هذه المساعدات وديعة بقيمة 3 مليارات دولار في «بنك الدولة الباكستاني» للمساهمة في رفع قيمة الاحتياطي الأجنبي، علاوة على تسهيلات لتمويل شراء المشتقات البترولية بقيمة 1,2 مليار دولار خلال العام. ورفض شريف مؤخراً اقتراحاً وزارياً برفع أسعار الوقود، بعد أيام من تعهده بتنظيم عملية الإفراج عن 3 مليارات دولار يُنتظر إنفاقها ضمن اتفاقية مع صندوق النقد الدولي التي جرى تعليقها وسط الاضطرابات السياسية في باكستان. وسيزور فريق صندوق النقد الدولي باكستان في 7 مايو/أيار الجاري لإجراء مباحثات حول قضايا دعم الكهرباء والبنزين. وشهدت باكستان انخفاض احتياطياتها من العملات الأجنبية إلى أقل من مستوى تغطية شهرين من الواردات، بعد تأجيل برنامج قرض من صندوق النقد الدولي. وتلجأ البلاد أيضاً إلى قطع التيار الكهربائي، إذ تعاني محطات توليد الكهرباء من العجز في الوقود والتمويل.

وتكافح باكستان لشراء الوقود من السوق الفورية، بعدما قفزت أسعار الغاز الطبيعي المسال والفحم إلى مستويات قياسية في مارس/آذار الماضي، مع تفاقم نقص الإمدادات بسبب الحرب الروسية والعقوبات الغربية الواسعة ضد موسكو.

ويتجاوز الدين الخارجي لباكستان 130 مليار دولار وفق البيانات الرسمية، بينما كان يقدر بنحو 32,2 مليار دولار عام 1998 وفقاً لإحصاءات البنك الدولي.

وتواجه الدولة مستحقات خدمة ديون بنحو 20 مليار دولار في السنة المالية الجديدة التي تبدأ بعد نحو شهر. وإن كانت تلك المستحقات تتضمن ودائع سعودية وصينية بنحو 7 مليارات دولار، فإن مؤسسة فيتش تعتقد أنّه «سوف يتجدد إيداعها» في البنك المركزي الباكستاني.

(فرانس برس)

الهند تضع يدها على أرصدة لـ«شاومي»

وضعت السلطات الهندية يدها على 725 مليون دولار من الحسابات المصرفية المحلية لشركة شاومي الصينية لصناعة الهواتف الذكية والحاسبات اللوحية، مبررة خطوتها بثبوت تحويل الشركة أموالاً إلى الخارج بالمخالفة للقانون. وأعلنت وكالة التحقيقات الجنائية الهندية في بيان، أنها بدأت بالنظر في القضية في فبراير/شباط الماضي، وخلصت إلى أنه جرت تحويلات من قبل فرع شاومي في الهند إلى ثلاثة كيانات خارج البلاد. ووفق البيان، فإنّ التحويلات جرت تحت مسمى إتاوات (دفعات حقوق الملكية) تم تسديدها بناء على توجيهات كيانات تابعة للمجموعة الصينية. بينما نفى الفرع الهندي للشركة الصينية هذه الاتهامات، مؤكد أنّ هذه العمليات «متوافقة تماماً مع القوانين والأنظمة المحلية». والعلاقات بين نيودلهي وبكين في أدنى مستوى منذ اشتباكات دارت في منطقة جبال الهيمالايا بين قوات البلدين في عام 2020.

أخبار

إيرادات قياسية لقناة السويس

قال رئيس هيئة قناة السويس المصرية أسامة ربيع، في بيان، أمس الأحد، إن القناة حققت أعلى إيرادات شهرية في تاريخها، مسجلة 629 مليون دولار في إبريل/ نيسان الماضي، مقابل 553,6 مليون دولار في نفس الشهر من عام 2021.

وأضاف، وفقاً لوكالة رويترز، أن إيرادات القناة زادت بنسبة 13,6% على أساس سنوي الشهر الماضي. ورفعت مصر رسوم العبور في القناة بداية العام الجاري بنسب تراوحت بين 5% و10%، زادت لاحقاً بداية من مايو/ أيار الجاري بنسب تراوحت بين 15% و20%، كما ألغت خصماً كان مقدماً لسفن الغاز الطبيعي المسال بنسبة 15%، في محاولة لزيادة الإيرادات. ويتدفق حوالي 10% من حجم التجارة العالمية، بينها 7% من شحنات النفط العالمية، عبر قناة السويس.

النفط يقود السعودية للنمو

حقق الاقتصاد السعودي نمواً بلغ 9,6% خلال الربع الأول من العام الجاري، مقارنة بنفس الفترة من العام الماضي، وهو أعلى معدل نمو فصلي منذ 2011. وبحسب الهيئة العامة للإحصاء، فإن هذا النمو الإيجابي يعود إلى الارتفاع الكبير الذي حققته الأنشطة النفطية بنسبة 20,4%، بالإضافة إلى الارتفاع الذي حققته الأنشطة غير النفطية بنسبة 3,7%. رفع صندوق النقد الدولي، في تقرير نهاية إبريل/ نيسان الماضي، توقعاته لمعدل نمو الاقتصاد في المملكة للعام الحالي بواقع 2,8% دفعة واحدة، ليصل إلى 7,6%، كما زاد من تقديراته لمعدل نمو العام المقبل بـ0,8% ليسجل 3,6%، على خلفية المكاسب المتوقعة من ارتفاع أسعار النفط.

قفزة في أسعار التجزئة بإسطنبول

قفزت أسعار التجزئة في إسطنبول، أكبر مدن تركيا، خلال إبريل/ نيسان الماضي، بنسبة 11,3% على أساس شهري، و79,9% على أساس سنوي، وفق بيان صادر، أمس الأحد، عن غرفة تجارة المدينة. كذلك ارتفعت أسعار الجملة بنسبة 5,33% على أساس شهري، و73,2% على أساس سنوي، مما يعكس استمرار تداعيات أزمة العملة التي بدأت أواخر العام الماضي. ويمثل سكان إسطنبول خُمس سكان تركيا تقريباً البالغ عددهم 85 مليون نسمة. ورفع البنك المركزي التركي، الخميس الماضي، توقعاته الخاصة بالتضخم لنهاية العام إلى 42,8% من 23,2% في يناير/كانون الثاني بفعل تأثير ارتفاع تكلفة واردات الطاقة وضعف الليرة، لكنه توقع أن يتباطأ إلى 12,9% نهاية العام المقبل، قبل أن يصل إلى حوالي 8,3% في 2024، بينما الهدف الرسمي للبنك للتضخم يبلغ 5%.

هروب أكثر من 10 مليارات دولار من إيران

طهران ـ **صابر غل عنبري**

كشفت بيانات صادرة عن البنك المركزي الإيراني عن خروج 10,13 مليارات دولار من رؤوس الأموال الإيرانية، في الأشهر التسعة الأولى من العام الإيراني الماضي (من 21 مارس/آذار 2021 إلى 21 ديسمبر/كانون الأول الماضي)، فيما تشير تقارير محلية إلى أن جزءاً كبيراً من الأموال التي تخرج تذهب باتجاه تركيا لشراء عقارات.

وأشارت البيانات التي نشرتها صحيفة «اعتماد» الإيرانية، أمس الأحد، إلى أن خروج رأس المال من إيران سجّل ارتفاعاً كبيراً خلال العام الماضي، بالمقارنة مع العام الذي سبقه 2020، مشيرة إلى أنه في كل عام 2020 خرج من إيران نحو 6,3 مليارات دولار. وتشير البيانات الجديدة للبنك المركزي الإيراني إلى أن الاقتصاد الإيراني سجل نمواً يقدر بنسبة 5,7%، مع احتساب عوائد صادرات النفط و5,8% من دونها. كما أن السيولة التي تعتبر سببا رئيسيا في زيادة التضخم في إيران (42%) قد زادت خلال العام الماضي بنسبة 27,4%. وبلغت السيولة نحو 4500 ألف مليار تومان، أي ما يعادل 162 مليار دولار بسعر الصرف الحر. وتشير تقارير محلية إلى أن جزءاً كبيراً من الأموال التي تخرج من إيران تذهب باتجاه تركيا لشراء عقارات، حيث لدى الإيرانيين ولع كبير بشراء العقارات في تركيا، وفق ما تظهره الأرقام الإيرانية والتركية، على حد سواء، الأمر الذي أضحى محل انتقاد داخلي في إيران في السنوات الأخيرة. وخلال أكتوبر/تشرين الثاني 2021، انتقد عضو هيئة رئاسة البرلمان الإيراني مجتبى يوسفي، في تغريدة على «تويتر»، إقبال الإيرانيين الواسع على شراء المنازل في تركيا، كاشفا عن أنهم أنفقوا خلال العامين الماضيين نحو 7 مليارات دولار لشراء العقارات هناك. ووفق رصد أجراه «العربي الجديد» من خلال البيانات الرسمية الإيرانية، اشترى الإيرانيون نحو 7189 منزلاً في تركيا خلال 2020، بينما كان الرقم حوالي 700 منزل خلال عام 2017، بالإضافة إلى أن حجم استثمار الإيرانيين في سوق السكن التركي سجل ارتفاعا بنسبة 866% منذ نهاية عام 2017. وخلال الأيام الأخيرة، على ضوء تعثّر مفاوضات فيينا، بدأت أسعار صرف الدولار ترتفع في سوق العملات الإيرانية، لتتجاوز قبل أيام حاجز 280 ألف ريال، قبل أن تتراجع قليلاً وتصل إلى 278 ألف ريال.

متفرقات اقتصادية

المغرب يرفع الأجور لتخفيف وطأة الأسعار

الرباط ـ **العربي الجديد**

وقّعت الحكومة المغربية «اتفاقا اجتماعيا» مع النقابات الكبرى واتحاد أصحاب العمل، نص على زيادة الحد الأدنى للأجور في القطاعين العام والخاص، في خطوة من شأنها تخفيف وطأة الأسعار التي تتصاعد بفعل تداعيات الحرب الروسية على أوكرانيا وتأثيرها على أسعار الطاقة والسلع الأساسية عالمياً.

يشمل الاتفاق، الذي جاء مساء السبت، عشية عيد العمال، رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 10% على عامين في قطاعات الصناعة والتجارة والخدمات. ويبلغ الحد الأدنى للأجور قبل الزيادة المعلنة 2638 درهما خالصة من الضرائب (264,3 دولارا)، لكنه لا يشمل القطاع الزراعي، وفق ما أوضح بيان لرئاسة الحكومة. وبموجب الاتفاق، سيبلغ الحد الأدنى للأجور في القطاع العام 3500 درهما مقارنة بـ 3362 درهما حاليا.

وكان عدد موظفي الدولة المدنيين قد سجل ارتفاعاً طفيفاً في العشرة أعوام الأخيرة، من 566 ألفاً في 2011 إلى 570 ألفاً في 2021، علماً أن ذلك الرقم لا يشمل عدد الموظفين الذين التحقوا بالتعليم في إطار التعاقد.

وسبق أن تم رفع الحد الأدنى للأجور بنسبة 10% على عامين في 2019. وأعلنت الحكومة أنها تريد أيضا أن تقارب الأجور الزراعية مع أجور القطاعات الخاصة الأخرى. كما التزمت الحكومة واتحاد أصحاب العمل بزيادة المخصصات الأسرية للأطفال الرابع والخامس والسادس في رواتب موظفي القطاعين العام والخاص.

وجرى إبرام الاتفاق مع الاتحاد العام لمقاولات المغرب والنقابات الثلاث الأكثر تمثيلا، وهي الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد العام للشغالين بالمغرب والكونفدرالية الديمقراطية للشغل. ولم يوقع الاتحاد الوطني للشغل بالمغرب على الاتفاق. يأتي الاتفاق في ظل ارتفاع في أسعار المواد الغذائية والوقود، وهو الارتفاع الذي فاقمته الحرب في أوكرانيا. كما تفاقمت الأزمة بسبب الجفاف الذي يضرب بشدة المغرب المعتمد على الزراعة، والتي توفر حوالي 14% من الناتج المحلي الإجمالي للبلاد. وفي مواجهة الأزمة، خصصت الدولة عدة حزم مساعدات شملت القطاع الزراعي بقيمة تتجاوز المليار دولار، وعمال النقل البري بنحو 210 ملايين دولار. ومن المتوقع أن تسجل المملكة في العام الجاري، ارتفاعا في معدل التضخم بنسبة 4,7% ونموا ضعيفاً بنسبة 0,7%، وفق توقعات البنك المركزي المغربي. لكن رئيس الحكومة عزيز أخنوش توقع أمام البرلمان في إبريل/نيسان الماضي، أن يتراوح معدل نمو الاقتصاد بين 1,5% و1,7% خلال 2022، بدلاً من 3,2% توقعتها الحكومة لدى إعداد قانون المالية (الموازنة العامة).

وقبل الإعلان عن الاتفاق، أشارت الكونفدرالية الديمقراطية للشغل إلى أن تداعيات جائحة كورونا القاسية وارتفاع التضخم، نالت من القدرة الشرائية للأسر والعمال، وتسببت في فقدان فرص العمل، وهو ما يؤشر عليه معدل البطالة الذي يتوقع صندوق النقد الدولي أن يصل إلى 11,7% في العام الحالي.

المغاربة يشكون من تراجع القدرات الشرائية مع تصاعد الغلاء (Getty)

«البالة» ملاذ فقراء العراق في استقبال الفطر

راجت أسواق الملابس المستعملة «البالة» في العراق مع استقبال عيد الفطر، لتراجع القدرات الشرائية للكثيرين

بغداد ـ **أحمد عبد**

أجبر الغلاء المتصاعد في العراق الكثير من الأسر الفقيرة على شراء الملابس المستعملة المعروفة شعبياً باسم «البالة» التي شهدت رواجاً واسعاً مع ارتفاع أسعار الملابس الجديدة وتراجع القدرة الشرائية لكثيرين، نتيجة تراكمات تداعيات جائحة فيروس كورونا وخفض قيمة العملة المحلية مقابل الدولار. وشكا مواطنون من الارتفاع الكبير في أسعار الملابس المستوردة، وصعوبة تلبية احتياجات أطفالهم من الملابس الجديدة للاستعداد لعيد الفطر.

يقول المواطن ناجي حسين، وهو أب لأربعة أبناء، إنه واجه صعوبة في تأمين احتياجات أطفاله من الملابس، مشيراً إلى أنه يعمل موظفاً براتب شهري محدود لا يغطي نفقات عائلته بشكل كامل، مما يضطره إلى تقليص النفقات بسبب ارتفاع الأسعار. يضيف حسن لـ«العربي الجديد» أن العام الحالي يختلف كثيراً عن الأعوام السابقة، إذ طاول ارتفاع الأسعار جميع المواد الغذائية والاستهلاكية، مطالباً الحكومة العراقية بإيجاد حلول مناسبة ترفع المعاناة عن المواطن في هذه الظروف الصعبة. ومع كلّ عيد، يعتاد تجار الملابس أن يرفعوا أسعار بضاعتهم، إلا أن مستويات الأسعار هذا العام فاقت قدرة المواطنين على الشراء ودفعت الكثيرين منهم إلى العزوف عن الشراء، ما أثر على حركة الأسواق.

يقول عبد الحليم نصار، وهو صاحب محل لبيع الألبسة في محافظة الأنبار غربي العراق، إن المواطن البسيط يواجه الكثير من المشاكل الاقتصادية، بسبب ارتفاع الأسعار وصعوبة تلبية احتياجات العائلة، مما يجعله أمام حيرة من أمره بين توفير الطعام والغذاء وشراء ملابس جديدة.

وبيّن نصار أن سوق الألبسة في العراق يعتمد على المستورد بنسبة كبيرة ومن مناشئ مختلفة، وتختلف أسعار الألبسة حسب الجودة والمنشأ، فضلاً عن دفع تكاليف الرسوم الجمركية، فالألبسة المستوردة من تركيا تختلف أسعارها عن تلك المستوردة من سورية والصين، مما يضطرهم إلى مضاعفة الأسعار، لكنّ سوق الألبسة المستعملة يشهد رواجاً أكثر لسعرها المناسب، لأنها تدخل بسهولة إلى العراق ولا تخضع للرسوم الجمركية. ولم يقتصر تقليص الإنفاق على بند الملابس وإنما طاول كذلك سلعاً استهلاكية لطالما كانت تشهد رواجاً في مثل هذه المناسبات. وقال المواطن، عبد الحميد كاطع إن أسعار الكعك والخبز (الصمون) ارتفعت بشكل كبير.

وفي السياق، قال عماد عبد الحسين، وهو صاحب فرن للمعجنات في محافظة النجف، إن معدل القوة الشرائية للمواطنين اختلف، عما كان عليه في السنوات السابقة، بسبب الارتفاع الكبير في أسعار منتجات الأفران والمخابز. لكنه أرجع زيادة الأسعار إلى ارتفاع تكاليف الأفران من أسعار الوقود والدقيق وغيرها من مكونات الإنتاج. وأشار إلى أنّ الإقبال على الأفران مع حلول أيام العيد كانت تنتعش كثيراً في السنوات الماضية، لكنّها شهدت إقبالاً منخفضاً على غير العادة لشراء الكعك والمعجنات هذا العام. وشكا من عدم وجود دعم حكومي حقيقي لأصحاب الأفران، وتجاهل وزارة التجارة والجهات المعنية للكثير من المناشدات التي أطلقت لدعم أسعار مواد الإنتاج والوقود.

تحقيق

شهدت العديد من الدول العربية أزمة في السيولة النقدية المتاحة عبر ماكينات الصراف الآلي قبيل حلول عيد الفطر، ما أغضب المواطنين الذين خرجوا في رحلات بحث خلال أوقات متفرقة من اليوم لعلهم يظفرون بسحب بعض الأموال لتلبية احتياجات الاحتفال بالعيد وشراء المستلزمات المعيشية. وفي مصر رفع المواطنون شعار «جنيه في اليد ولا ألف في البنك»، بينما عاد اليمنيون لاستخدام الأموال التالفة، فيما امتدت الطوابير أمام ماكينات سحب النقود في تونس وليبيا

دول عربية تواجه أزمة سيولة نقدية... سخط قبيل العيد

القاهرة ـ **عادل صبري**
صنعاء ـ **محمد راجح**
تونس ـ **إيمان الحامدي**
طرابلس ـ **العربي الجديد**

مصريون يصطفون في طابور أمام إحدى ماكينات الصراف الآلي في القاهرة (فرانس برس)

«جنيه في اليد خير من ألف في البنك» هكذا يتندر المصريون على حالهم، مع ماكينات الصراف الآلي في البنوك، التي أصيبت بالشلل، منذ الخميس الماضي، وما زالت تبعاتها مستمرة، حتى إشعار آخر، إذ أصطف الناس في طوابير طويلة، طلباً لرواتب وأموال لم يجدوها، في الماكينات.

تأتي رحلة البحث عن النقود في وقت اتخذت فيه الحكومة قراراً، بوقف العمل في البنوك والمؤسسات العامة، لمدة تسعة أيام متصلة، إذ جمعت عدة إجازات سنوية، مع إجازة عيد الفطر، على أن يعود العمل في البنوك وغيرها في اليوم العاشر، الموافق الأحد السابع من مايو/ أيار الجاري.

جاءت الإجازة الطويلة، بعد عودة البنوك من إجازة عيد الفصح التي استمرت 4 أيام، مع تقييد تعاملات المودعين، وانتظارهم لفترات طويلة امام مداخل البنوك لسحب أموال محددة يومياً. وسبّب تدافع العملاء على فروع البنوك في الأيام الأخيرة من شهر رمضان حالة من السخط، وإثارة المشاكل بين الجمهور على أولوية الدخول لسحب مستحقاتهم المالية، فيما طلب موظفو الفروع من العملاء، التوجه إلى ماكينات الصراف الآلي، فامتدت الطوابير إلى مسافات طويلة، ولعدة ساعات. وما إن أغلقت البنوك، لإجازة تُعَدّ الأطول من نوعها في العالم، فرغت أغلب ماكينات الصراف الآلي من الأموال، أو توقفت عن العمل تماماً، فيما وُضعت حدود متدنية للسحب في الماكينات التي تعمل.

وانتشرت فيديوهات على مواقع التواصل الاجتماعي لمصريين يتنقلون بسياراتهم للبحث عن ماكينة عاملة أو لا تشهد ازدحاماً من المواطنين، حتى إنّ أحد المواطنين قال إنه اضطر إلى الخروج في أوقات تقترب من حلول الفجر، ظناً منه أنّ هذه الأوقات تشهد ازدحاماً أقل، لكنه فوجئ بأنه ليس الوحيد الذي فكر في ذات الأمر.

تقول صفاء محمد، وهي تهرول تجاه إحدى ماكينات الصرف في مول تجاري ضخم، في مدينة السادس من أكتوبر غرب العاصمة القاهرة: «جئنا على أمل أن نجد مالاً في ماكينات الصرف، التابعة للبنوك العديدة في المول، لأنها بعيدة عن أماكن تجمعات الموظفين والمناطق الشعبية، لكن لا فرق». تشير صفاء في حديث مع «العربي الجديد»، إلى أنّها جربت كلّ السبل للحصول على سيولة مالية، تشتري بها ماكولات العيد، لكنّ «حظي العاثر، سيدفعني إلى البحث عن أماكن أخرى للحصول عليها بأي وسيلة».

وامتدت المشكلة إلى الدفع عبر البطاقات أيضاً في نقاط البيع. وتشيح مي عز الدين بوجهها في امتعاض وهي تقف في طابور طويل داخل «مول سعودي»، لدفع قيمة مخبوزات ولحوم ومأكولات احتياجات العيد، وقد أظهرت ماكينات الدفع صعوبة الحصول على قيمة المبتاع، مع استحالة التواصل بالبنك، عبر الإنترنت.

وبعد انتظار، يظهر إشعار بأنّ الدفع حدث بالفعل، لكن لم يظهر أثره على جهاز حسابات المول، بما يتطلب ضرورة دفعها نقداً لقيمة البضائع، على أن تجري تسوية حسابها عبر الإنترنت في نهاية يوم العمل بعد عمل التسوية بين البنك والشركة، لإعادة مستحقاتها المعطلة بين الطرفين. تترك مي المول ومشترياتها غاضبة، لأنّها فقدت ما لديها في بطاقة الدفع، إلى حين حلّ الأزمة بين الطرفين، ولا تملك في الوقت نفسه النقود السائلة، لشراء مستلزماتها العاجلة للمنزل.

وطاولت الأزمة المتعاملين مع البنوك في جميع المحافظات، بعد أن طبقت الحكومة برنامجاً للشمول المالي، تتباهى بأن وفرت خلاله حسابات وبطاقات بنكية، لنحو 36,8 مليون شخص، من بين 64,4 مليون مواطن، فوق 16 عاماً، خلال السنوات الست الماضية. وتُجبر الحكومة الموظفين والطلاب والمتعاملين مع الجهات الحكومية على حمل بطاقات الصراف الآلي، إذ استهدفت الحكومة في مشروعها الذي يرعاه البنك المركزي، بتمويل من البنك الدولي ومؤسسات مالية دولية، أن يكون لكل مواطن بالغ حساب في البنوك أو البريد المصري أو محافظ الهاتف المحمول والبطاقات مسبقة الدفع، بما قفز ببطاقات مسبقة الدفع عام 2021، إلى 39,88 ألف بطاقة لكل 100 ألف مواطن، وفقاً لتصريحات صحافية لطارق عامر، محافظ البنك المركزي، الأربعاء الماضي.

في المقابل، يؤكد خبراء اقتصاد أن برنامج الشمول المالي يحصل على دعاية ضخمة، مدفوعة الأجر في الصحف والإعلام المحلي، بينما ما زالت البنية التحتية في المصارف ضعيفة، ولا تناسب الزيادة الكبيرة التي تحققت في أعداد المستخدمين على الإطلاق. ويشير خبراء إلى أنّ الطوابير الطويلة تقع شهرياً أمام فروع البنوك وماكينات الصراف الآلي، ولا يملك الناس، إلا الانتظار أو اللجوء إلى مكاتب البنوك، بينما هذه المرة، تحدث مع فترة إجازات طويلة للغاية، مع حاجة الناس الشديدة للسيولة.

ويأتي تهافت الناس على طلب النقد، لأنّ الأسواق المحلية لا تتعامل بالبطاقات، ولخوف صغار الموظفين والعمال، من تعرضهم لسحب أموالهم، من دون معرفتهم. ومع حالة عدم اليقين في الأسواق بعد تراجع الجنيه، في مارس/آذار الماضي بأكثر من 16%، بدأت بعض الشركات تحصّل عمولة إضافية تصل إلى 2% على قيمة الفاتورة عند الشراء بالبطاقات، أو سداد أموال بالدفع الفوري، أو تشترط الدفع النقدي، لتخوفها من تأخر سحب مستحقاتها لدى البنوك.

مصر الزمت 36,8 مليون شخص بفتح حسابات وحمل بطاقات مصرفية

وتساءل عملاء عن خطط البنوك في تغذية الماكينات، التي فقدت حصيلتها، بينما تصرحات كبار المسؤولين تصرّ على أن الأمور تسير على ما يرام، ولا يصدقون ما ينشره الناس من فيديوهات ومشاعر غضب على شبكات التواصل الاجتماعي، لما يلاقونه من سوء، بحثاً عن أموالهم في ماكينات صرف خارج الخدمة.

خرج صحافيون اقتصاديون عن المألوف وعبّروا عن ضيقهم من انتشار الطوابير الطويلة، ووصفوها بـ«الماساة»، بعدما فشلوا في التعبير عن ذلك في صحفهم، التي تراقب بدقة، وتدار من الجهات الأمنية. واتهم متعاملون الحكومة بالاستخفاف بمصالح المواطنين، بتعطيلها العمل في البنوك والمؤسسات المالية، لفترة طويلة، في وقت حرج، بينما ربط البعض بين خوف الحكومة من رفع الفائدة على الدولار الأميركي، الذي سيحدث في بداية الأسبوع الحالي في الولايات المتحدة، إذ تخشى من ضغوط جديدة على الجنيه، فتحاول التحوط بشأنه، بوقف كلّ التعاملات البنكية ووقف صرف الشيكات والتحويلات الأجنبية، حتى تجد وسيلة لمواجهة «خفض جديد للجنيه».

وتساءلت عالية المهدي، العميد الأسبق لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية، عبر صفحتها على «فيسبوك»: «لماذا تحصل البنوك والمؤسسات على كلّ هذه الإجازات الطويلة، وكأننا في دولة حققت كل آمالها وأحلامها وعندها فائض وقت لا تدري كيف تهدره؟».

شركة صرافة في مدينة عدن جنوبي اليمن (فرانس برس)

العودة إلى النقود التالفة في اليمن

وفي اليمن الذي يشهد حرباً منذ نحو سبع سنوات وانهياراً اقتصادياً، لا يبدو المشهد مختلفاً كثيراً، إذ تشهد الأسواق اليمنية أزمة نقدية ومصرفية حادة، مع ارتفاع الطلب على النقود قبيل عيد الفطر، بينما تعجز البنوك وشركات الصرافة عن مواجهة هذه الوضعية في مختلف المدن الرئيسية.

ويعمد كثير من الجهات والدوائر الحكومية والعامة والخاصة إلى صرف رواتب موظفيها عبر البنوك وشركات الصرافة في آخر يومين قبل إجازة العيد، وهو ما يخلق اختناقاً هائلاً في هذه المؤسسات النقدية والمصرفية، عدا عمّا تواجهه بعضها من مشكلة حادة في السيولة وقيامها في بعض المدن كالعاصمة صنعاء بتداول الفئات الورقية القديمة التالفة، وهو ما يرفضه كثير من المتعاملين معها.

وانتظرت الحكومة اليمنية إلى قبل حلول إجازة عيد الفطر بأيام قليلة لصرف رواتب شهري مارس/ آذار وإبريل/ نيسان للموظفين المدنيين والعسكريين والنازحين في المؤسسات العامة والمحافظات والمناطق الواقعة تحت سيطرتها، وينطبق الوضع نفسه على سلطة صنعاء التي تقسط صرف راتب واحد للموظفين في المؤسسات والدوائر العامة، إذ يُصرف النصف الأول بداية شهر رمضان، فيما صُرف النصف الثاني في آخر أيام الأسبوع الأخير من شهر رمضان الذي يصادف نهاية إبريل/ نيسان.

وتذمر موظفون مدنيون ومتعاملون في أسواق الصرافة من إجراءات ومواعيد الصرف وما تسببه لهم من معاناة كبيرة في تلبية احتياجاتهم الغذائية والاستهلاكية ومن مستلزمات العيد الضرورية، إضافة إلى ما يسببه الازدحام في المؤسسات النقدية والمصرفية من تأخير واستغلال في تمرير أكبر قدر ممكن من العملة الورقية التالفة المكدسة في المصارف العامة والخاصة واضطرارهم إلى القبول بها رغم أنّ نسبة كبيرة منها غير صالحة للتداول. ويقول عمران مانع، مالك شركة صرافة في صنعاء، لـ«العربي الجديد»، إنه ليس للشركة يد في صرف العملات الورقية التالفة، لافتاً إلى أنّه يصرف ما تضخه له الجهات المصرفية العامة، كالبنك المركزي في صنعاء وبعض البنوك، وهو ما يعتمد في عملية الصرف.

طوابير في تونس وليبيا

وتواجه الصرافات الآلية للبنوك في تونس ضغطاً في الطلب على النقود، ما يسبب النفاد السريع لمخزوناتها المالية، رغم دعوة البنك المركزي الجهاز المالي إلى تقليص مدة إجازة عيد الفطر وفتح المصارف، يوم السبت الماضي، بغية تلبية طلبات المتعاملين.

وعلى امتداد الأيام الأخيرة تتكدس طوابير المواطنين أمام الصرافات على امتداد فترات اليوم بغية الحصول على الأموال الكافية لقضاء حاجات العيد من ملابس وحلويات ومصاريف تنقل، ما أدى إلى تعطل البعض منها أو استنزافها في وقت قياسي أمام الطلب المكثف على السيولة. وقال الخبير المالي محمد منصف الشريف، إنّ اللجوء إلى السحب المكثف في فترات ذروة الاستهلاك يتطلب تدخلاً من البنك المركزي التونسي لتوفير السيولة الكافية للبنوك، مشيراً إلى أنّ فترات الأعياد من أكبر المواسم الاستهلاكية.

وفي ليبيا، شهدت العديد من المناطق ازدحاماً لافتاً على ماكينات الصراف الآلي، وسط ضغوط معيشية سببتها الصراعات المستمرة وارتفاع الأسعار بفعل موجات التضخم العالمية. وما زالت الأزمة الاقتصادية العالمية تلقي بظلالها على السوق الليبية، فلم تنته بعد أزمة غلاء أسعار السلع الغذائية وتزايدها خلال شهر رمضان، ليتداخل معها موسم حاجات وملابس العيد. وتتفاقم مخاوف الليبيين من تردي الأوضاع الاقتصادية بفعل تجدد حرب إغلاقات حقول النفط، في ضوء الانقسامات السياسية واشتعال الصراع على الإيرادات المالية بين فرقاء السلطة، الأمر الذي انعكس سلباً على حياة المواطنين.

تدهور مصري

حذّرت مديرة صندوق النقد الدولي، كريستالينا جورجيفا، في إبريل/نيسان الماضي، من تدهور اقتصاد مصر، مشيرة إلى أن البلد بحاجة إلى الاستقرار مالياً ومواصلة الإصلاحات مع الصندوق. ويُجري صندوق النقد مشاورات مع السلطات المصرية، لتنفيذ برنامج اقتصادي قبل تقديم قرض جديد للحكومة، بينما يرى محللون أن تداعيات هذا البرنامج ستكون أشد وطأة على المصريين من سابقيه. وحصلت مصر على قروض من صندوق النقد تتجاوز 20 مليار دولار، منذ نهاية عام 2016، مقابل تطبيق عدة شروط، منها تعويم الجنيه المصري، وفرض الكثير من الرسوم والضرائب على الاستهلاك، وتقليص دعم الوقود والكهرباء والمياه.

مؤشرات الأسواق

عجز تجاري لكوريا الجنوبية

سجلت كوريا الجنوبية عجزاً تجاريا في إبريل/ نيسان الماضي، بسبب ارتفاع أسعار الوقود، على الرغم من زيادة الصادرات مقارنة مع العام الماضي. وقالت وزارة الصناعة والتجارة والطاقة، أمس، وفق وكالة يونهاب، إن حجم الصادرات ارتفع بنسبة 12,6% مقارنة مع نفس الشهر من العام الماضي، حيث وصلت إلى 57,69 مليار دولار، لكن العجز في الميزان التجاري بسبب ارتفاع فاتورة الواردات بلغ 2,66 مليار دولار. ومن بين 15 قطاعا رئيسيا للتصدير، سجلت قطاعات أشباه الموصلات والبتروكيماويات والحديد والصلب والمشتقات البترولية وأجهزة الكمبيوتر ومنتجات الصحة الحيوية أرقاما قياسيا في التصدير الشهر الماضي، وسط استمرار زيادة معظم الصادرات ما عدا قطع الغيار للسفن والسيارات. ومن ناحية أخرى، ارتفع حجم الواردات بدرجة حادة، حيث ارتفع حجم الواردات إلى 60,35 مليار دولار في إبريل/ نيسان، بزيادة 18,6% على أساس سنوي. وقالت الوزارة إن السبب في هذه الزيادة الحادة يرجع إلى صعود أسعار الوقود على مستوى العالم.

الصين تتعهد بتحقيق الأهداف الاقتصادية

قال مسؤول في أرفع هيئة للتخطيط الاقتصادي في البلاد، إن الصين لديها الثقة والقدرات والظروف لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية لهذا العام. وأوضح تشاو تشن شين، الأمين العام للجنة الوطنية للتنمية والإصلاح، أن تأثير جائحة فيروس كورونا مؤقت، متوقعا أن يعود الاقتصاد الصيني قريبا إلى المسار الطبيعي مع ظهور تأثير سياسة تنسيق السيطرة على كوفيد-19 والتنمية الاقتصادية تدريجيا. ودعا المسؤول إلى الإسراع في تنفيذ السياسات المقررة. وتابع أنه ينبغي بذل الجهود للتصدي بفعالية للتغييرات التي تتجاوز التوقعات، وتخطيط أدوات سياسية إضافية، وتعزيز تعديلات السياسة، من أجل استقرار الأسس الاقتصادية للصين.

قفزة في تجارة إيران مع دول منظمة شنغهاي

قال المتحدث باسم الجمارك الإيرانية روح الله لطيفي، إنه في العام الإيراني الماضي (انتهى في 21 مارس/آذار 2022) بلغ حجم التجارة الإيرانية مع دول منظمة شانغهاي للتعاون 55 مليون طن بقيمة 37,2 مليار دولار، بزيادة بلغت نسبتها 33%. وأوضح لطيفي، وفق وكالة «إرنا» أمس، أن حصة الصادرات الإيرانية الى دول هذه المنظمة بلغت حوالي 45,4 مليون طن من البضائع بقيمة 20,59 مليار دولار، بنمو نسبته 41% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، مشيرا إلى أن واردات إيران بلغت نحو 9,5 ملايين طن بقيمة 16,57 مليار بزيادة 24% على أساس سنوي. ومنظمة شنغهاي للتعاون، تضم 11 دولة وتأسست في 15 يونيو/حزيران 2001 في شانغهاي، على يد قادة ست دول آسيوية هي الصين، وكازاخستان، وقيرغيزستان، وروسيا، وطاجيكستان، وأوزبكستان.

مال وسياسة

بات الاتحاد الأوروبي على وشك إقرار حظر شامل على واردات النفط الروسي ومشتقاته، حسب ما ذكر مسؤولون أوروبيون على دراية بالمفاوضات الجارية في بروكسل، إذ أضحى بإمكان ألمانيا وهولندا وبولندا التي كانت تعارض الحظر، إيجاد بدائل للخام الروسي

عقوبات جديدة على موسكو

الاتحاد الأوروبي على وشك إقرار حظر النفط الروسي

لندن ـ موسى مهدي

قالت مصادر أوروبية إن هناك اتفاقاً بين أعضاء الكتلة الأوروبية على حظر النفط الروسي، وقد يُعلن في غضون الأيام القليلة المقبلة، إذ أكد مسؤولون أن المفوضية الأوروبية باتت جاهزة لإعلان حظر النفط الروسي ومشتقاته بعد موافقة بعض الأعضاء الكبار على هذه الخطوة التي طالما كانت محل تخوف شديد من انعكاساتها.

وبحسب نشرة «أويل برايس» الأميركية، ضغطت الولايات المتحدة على بعض أعضاء الكتلة الأوروبية الذين كانوا يعارضون الحظر لإنهاء الخلافات داخل دول المجموعة والاتفاق على حظر النفط الروسي الذي يُعَدّ من أهم مصادر تمويل الحرب الروسية في أوكرانيا. وفي ذات الشأن، قال معهد بروغيل للدراسات الاقتصادية في بروكسل في تحليل، يوم السبت الماضي، إن «مفاوضات جادة جارية حالياً بين قادة الاتحاد الأوروبي لحظر النفط الروسي». وأشار المعهد إلى أن المفاوضات تتناول الاتفاق على صدور قرار أوروبي بحظر شامل على النفط الروسي ومشتقاته البترولية.

وتستورد دول الاتحاد الأوروبي كميات من النفط والغاز يومياً تقدر قيمتها بنحو 1,1 مليار دولار. وفي ذات المنحى، تقدر بيانات مجلة الإيكونومست البريطانية، أن أوروبا أنفقت نحو 44 مليار يورو (حوالى 46 مليار دولار)، على فاتورة النفط والغاز الطبيعي المستوردة من روسيا منذ بداية الغزو الروسي. وهذه الأموال تذهب معظمها لتغطية نفقات الغزو الروسي لأوكرانيا، وتبعاً لذلك، فإنها تضعف مفعول الحظر الغربي على روسيا الذي يستهدف رضوخ موسكو للضغوط الاقتصادية ووقف الحرب، وفي ذات الشأن، قالت مصادر أميركية إن المفوضية الأوروبية تعكف حالياً على وضع السمودة النهائية للحظر النفطي التي ستقدم قبل يوم الأربعاء المقبل لسفراء دول المجموعة الأوروبية في بروكسل.

وقال مسؤول أوروبي طلب عدم ذكر اسمه لصحيفة « نيويورك تايمز»، إن الموافقة النهائية على مقترح حظر النفط الروسي قد تكون جاهزة بحلول الاثنين.

ورغم أنّ من غير المعروف حتى الآن ما إذا سيكون الحظر على الخامات والمشتقات البترولية الروسية شاملاً كما ذكر معهد بروغيل في بروكسل أو لا، إلا أن المؤكد أن واشنطن ستضغط على الشركات التي ستخرق الحظر في حال إقراره ومعاقبتها بشدة من خلال تنفيذ بنود الحظر الثانوي. ويمنح الحظر الثانوي وزارة الخزانة الأميركية الحق في حرمان الشركات العالمية التجارة في السوق الأميركي في حال خرقها لقوانين الحظر. وكانت كل من ألمانيا وهولندا وبولندا تعارض الحظر النفطي على روسيا حتى منتصف شهر إبريل/ نيسان الماضي، بسبب اعتمادها الكبير على واردات النفط الروسي في تغذية السوق المحلي بالمشتقات البترولية، ولكن هذه المعارضة انتهت بعد طمأنات أميركية ومفاوضات مع دول نفطية لتلبية حاجة السوق الألماني.

في هذه الأثناء، يلاحظ أن شركات النفط الصخري حولت معظم شحناتها النفطية خلال الشهور الأخيرة إلى أوروبا، وأن هناك ناقلات نفطية عملاقة تبلغ سعتها مليوني برميل رست في موانئ إسبانيا وهولندا، وهو ما يعني زيادة ملحوظة في صادرات النفط الأميركي لأوروبا.

وعارضت ألمانيا، أكبر المستوردين للنفط الروسي في أوروبا، بشدة حظر النفط الروسي خلال مارس/آذار الماضي وقالت إنه سيكون مضراً اقتصادها أكثر من الأضرار التي يلحقها بالاقتصاد الروسي. وأشار مسؤولون ألمان إلى مخاطر الحظر وتداعياته على إرباك الدورة الاقتصادية بالبلاد، خاصة بمصافي شرقي ألمانيا التي كانت جزءاً من الإمبراطورية الشيوعية السابقة قبل سقوطها في بداية التسعينيات وتفكك الاتحاد السوفييتي. ولكن يبدو أن الطمأنات الأميركية نجحت في إقناع ألمانيا بضرورة الحظر والتضحية الاقتصادية في سبيل إفشال الغزو الروسي لأوكرانيا. وتستورد ألمانيا نحو 27 مليار طن من الخامات الروسية سنوياً، لكنها تمكنت من خفض اعتمادها على النفط الروسي في الشهر الماضي. في هذا الصدد قال وزير الاقتصاد الألماني روبرت هابيك، يوم الثلاثاء الماضي، إن بلاده تأمل إيجاد وسيلة في غضون أيام لإبدال النفط الروسي بإمدادات من مصادر أخرى، مضيفاً أن ألمانيا يمكنها عندئذ أن تنفذ الحظر على النفط الروسي. وشرح هابيك للصحافيين في أثناء زيارة لبولندا لإجراء محادثات حول أمن الطاقة بقوله: «اليوم يمكنني أن أقول إن حظراً (نفطياً) أصبح في مقدور ألمانيا». وفي ذات الصدد قال محلل الطاقة في معهد الاقتصاد البولندي، ماسيج مينيرْوسكي في تصريحات صحافية أخيراً، إن ألمانيا يمكنها استبدال واردات النفط الروسي من دول أخرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة ودول أفريقية وعربية. وتستورد أوروبا كميات نفطية تقدّر بنحو 3 ملايين برميل من النفط يومياً، ونحو 700 ألف برميل يومياً من المشتقات البترولية. من جانبه قال مصدر مطلع على المفاوضات الجارية حالياً في بروكسل لصحيفة «فايننشال تايمز»، إن «هناك اتفاقاً داخل الكتلة الأوروبية على حظر النفط الروسي، لكن النقاش يدور حالياً حول أفضل السبل لتنفيذ الحظر وحرمان الرئيس فلاديمير بوتين استغلال الدخل النفطي في تمويل الحرب الشرسة على أوكرانيا». ويرى محللون غربيون أن قضية إقناع خطط بوتين في احتلال أوكرانيا تمثل لأوروبا مسألة حياة أو موت، وأن التضحية المؤقتة في سبيل دحر الغزو الروسي مهمة، لأن أي تهاون قد يقود إلى تفكك الاتحاد الأوروبي وتعزيز طموحات موسكو بتوسيع حدودها الجغرافية ونفوذها السياسي في شرق أوروبا ومنطقة البلقان.

وتمثل واردات النفط الروسي إلى دول الاتحاد الأوروبي نسبة 28% من إجمالي واردات الكتلة الأوروبية من الخامات النفطية العالمية. ويذكر أن صادرات روسيا النفطية تقدرها نشرة «أويل برايس» بنحو 7,5 ملايين برميل يومياً من إجمالي إنتاجها النفطي المقدر بنحو 11,2 مليون برميل يومياً، وفق بيانات وكالة الطاقة الدولية. ولكن هناك مخاوف غربية من خرق الشركات الهندية والصينية للحظر الغربي على النفط الروسي. ولاحظت شركة «فورتيكسا» التي تراقب حركة الناقلات النفطية، أن صادرات النفط الروسية ارتفعت إلى أسبا بنحو 100 ألف برميل يومياً منذ بداية الغزو الروسي لأوكرانيا في 24 فبراير/ شباط، مقارنة بما كانت عليه في العام الماضي 2021. وتحصل الشركات الصينية والهندية على مزيد من الحسومات في أسعار خام الأورال الروسي بسبب حاجة روسيا الماسة لأسواق بديلة للأسواق الأوروبية. وقدرت مصادر أميركية الشهر الماضي الحسومات التي تحصل عليها الشركات الآسيوية من صفقات خام الأورال الروسي بما يفوق 10 دولارات للبرميل مقارنة بسعر السوق لخام برنت. من جانبها قالت خبيرة السلع في مصرف «جي بي مورغان» الأميركي، ناتاشا كانيفا، في مذكرة لها أخيراً، إن روسيا تستطيع تصريف مليون برميل فقط من بين 4 ملايين برميل معرضة للحظر. وتبحث روسيا عن أسواق بديلة لنفطها منذ أسابيع تحسباً لحظر أوروبي محتمل، وقد تنتهي بخسارة نهائية للسوق الأوروبي لمنتجين آخرين في الشرق الأوسط.

وقال الرئيس الروسي فلاديمير بوتين في 13 إبريل/ نيسان الماضي، إن روسيا ستعثر على مشترين جدد للنفط والغاز الطبيعي والفحم إذا رفض بعض العملاء التقليديين تسلّم الشحنات. وأضاف بوتين في كلمة مخصصة لمنطقة القطب الشمالي الروسية: «لدينا خيارات وفرص بديلة متاحة، أما بالنسبة إلى النفط والغاز والفحم الروسي، فسنكون قادرين على زيادة استهلاكها في السوق المحلية، وتعزيز إيصال موارد الطاقة إلى مناطق أخرى في العالم تحتاجها حقاً».

ولم يكشف بوتين عن الدول التي كان يقصدها، لكن الصين التي لا تكف شهيتها للمحروقات عن النمو، تقع على حدود روسيا، وهي الدولة التي تدعم روسيا حتى الآن بشكل غير مباشر. يذكر أن قرار شركة «غاز بروم» الأسبوع الماضي بقطع إمدادات الغاز الطبيعي من دولتي بلغاريا وبولندا، قد زاد من الغضب الأوروبي من الأسلوب الذي تجري فيه مفاوضات فيينا لإحياء الاتفاق النووي الإيراني لعام 2015، مما يرجح احتمال تقديم تنازل مقابل تنازل لصالح إسرائيل وإيران على حساب لبنان وشعبه.

تتوق إسرائيل لأن تصبح لاعباً رئيسياً في مجال الطاقة في شرق البحر المتوسط مستغلّة من أجل ذلك تعاون جيرانها البحرين كقبرص واليونان. وكذا عجز لبنان عن الدخول في عمليات استكشاف احتياطات الغاز والطاقة الواعدة واستثمارها في ظلّ غياب التوصُّل إلى اتّفاق في المعركة التي يفعل فيها لبنان ما بوسعه لجعل الحدود البحرية تنحني جنوباً والتي لا تدّخر فيها أيضاً إسرائيل جهداً لجعل الخطّ الحدودي ينحرف نحو الشمال.

حصلت إسرائيل عنوة وبدعم الولايات المتّحدة على حقّ التنقيب في المنطقة البحرية المسماة «بلوك 9» التي يطالب لبنان بحصّته من الغاز الطبيعي فيها والبالغة حوالي 96 تريليون قدم مكعّب، حيث يمكن لهذه الثروة الضخمة أن تساعد لبنان على خفض حجم دينه العام الذي بلغ 183 بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي في نهاية 2021 وفقاً لتقرير البنك الدولي الصادر في 25 كانون الثاني/ يناير 2022.

تستبيح إسرائيل كل الوسائل لجعل تصدير الغاز الطبيعي مجرّد حلم بعيد المنال في لبنان الذي ينبغي عليه أوّلاً أن يجتاز عقبة التوصُّل إلى اتّفاق مع الكيان الصهيوني، ثم إقناع الشركات الأجنبية المقدوم من أجل التنقيب في المياه التي يمكن لإسرائيل أن تتنازل عنها في الاتّفاق بعد تأكُّدها من قلّة مخزون الغاز فيها، ثم المرور إلى مرحلة الاستخراج والبيع التي تتطلّب بدورها استثمارات هائلة.

كل ذلك مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إغضاب روسيا التي مدّت عينيها إلى غاز المنطقة وبدأت عمليات التنقيب عن النفط والغاز قبالة سواحل سورية الواقعة شرق البحر المتوسّط بما في ذلك 750 كيلومتراً مربّعاً من المياه التي تطالب بها بيروت أيضاً.

تمضي إسرائيل قُدماً في سياستها المرتكزة على النهب المنظَّم المدعوم أميركياً من أجل الترويج لنفسها كمسيطر على الطاقة في المنطقة ومُصدِّراً استراتيجياً للغاز الطبيعي ومُخلِّصاً هاماً من الضغوطات الروسية، كما تمكّنت من خلال استحواذها على نفط وغاز المتوسّط من تسجيل رقم قياسي في عائدات الغاز الطبيعي والنفط بنحو 1,23 مليار شيكل (381 مليون دولار) في عام 2021، أي بزيادة تُقدَّر بـ12,8 بالمائة عن الرقم القياسي السابق البالغ 1,09 مليار شيكل (337 مليون دولار) المُسجَّل عام 2020 وفقاً للتقرير السنوي لوزارة الطاقة الإسرائيلية الصادر في فبراير/ شباط 2022.

لكن الكيان الصهيوني يحتاج للتوصُّل إلى اتّفاق لترسيم الحدود البحرية مع لبنان من أجل إبرام عقود طويلة الأجل دون تردُّد مع الشركات الأجنبية التي تتحاشى قدر الإمكان المخاطرة وعدم اليقين، مع التذكير هنا بأنّ إسرائيل واجهت صعوبات جمّة في جذب الاستثمار الأجنبي وإقناع الشركات الأجنبية للبدء، بالتنقيب في المياه المتنازع عليها.

خلاصة القول، تسعى إسرائيل جاهدة للتوصُّل إلى اتّفاق لترسيم الحدود البحرية مع لبنان على النحو الذي يرضيها ويكرِّس نفوذها ويحقّق لها أفضل المكاسب، وستستمرّ في تأليب كل القوى والأطراف والمنظَّمات على لبنان ما لم تتنازع منه تنازلات مجزية وقطعية لا رجعة فيها.

أوروبا غاضبة من قطع إمدادات الغاز عن بلغاريا وبولندا (Getty)

فنلندا تستعد لوقف الغاز

تستعد الحكومة والشركات الفنلندية لوقف إمدادات الغاز الروسي إلى البلاد الشهر الجاري، وفق ما نقلت وكالة تاس الروسية، امس، عن صحيفة هيلسينغين سانومات الفنلندية، مشيرة الى ان من المقرر ان يقرر الجانب الفنلندي، الذي تمثله شركة غازروم، في موعد اقصاه 20 مايو بشأن ما إذا كان سيقبل شروط الدفع الروسية. وقالت شركة غازبروم الروسية في 27 إبريل إنها علقت بالكامل امدادات الغاز لبلغاريا وبولندا لعدم دفعهما بالروبل.

بروكسل تختار التضحية الاقتصادية في مواجهة أطماع موسكو

اليونان تستعد للسائحين برفع قيود كورونا

قالت هيئة الطيران المدني اليونانية، أمس الأحد، إنّ اليونان رفعت القيود التي تفرضها للحدّ من تفشي جائحة فيروس كورونا، وذلك بالنسبة للمسافرين على متن رحلات طيران خارجية وداخلية، قبل موسم السياحة الصيفي، الذي يأمل المسؤولون أن يشهد انتعاشة في الإيرادات، والخروج من حالة الركود التي نجمت عن الجائحة. وكان يُطلب من المسافرين إلى داخل أو خارج البلاد إظهار شهادة تطعيم أو شهادة تفيد بأنهم تعافوا من فيروس كورونا أو فحص سالب. وقالت هيئة الطيران المدني إنّ الركاب وأفراد طواقم الطائرات سيحتاجون فقط إلى وضع الكمامات اعتباراً من الأول من مايو/أيار الجاري. وعادة ما يبدأ موسم السياحة الصيفي بعد عيد القيامة عند الروم الأرثوذوكس، الذي احتفلوا به يوم 24 إبريل/ نيسان الماضي. وتتوقع اليونان أعداداً كبيرة من الزوار هذا العام، ويتوقع المسؤولون أن تصل الإيرادات إلى 80% من مستوياتها عام 2019. ومع انخفاض الإصابات بشكل كبير، عادت المطاعم ومحلات التجزئة إلى طاقتها بنسبة 100%، وهو ما سمح للزبائن بالدخول دون تقديم إثبات بالحصول على التطعيم لكن مع وضع كمامة. وسجلت اليونان ما يقرب من 3,4 ملايين إصابة بكورونا وحتى الآن وأكثر من 29 ألف حالة وفاة. (رويترز)

الحياة تعود إلى مقاهي ومطاعم العاصمة اليونانية أثينا (Getty)

أميركا توازن بين مخاطر التضخم والركود

جيروم باول يواجه مهمة الفائدة الصعبة (Getty)

يواجه البنك الفيدرالي الأميركي، يومي غد الثلاثاء وبعد غد الأربعاء، معادلة صعبة تتعلق بنسب الفائدة، وإلى أي حد ينبغي رفعها خلال السنة الحالية لاحتواء التضخم من دون إغراق أكبر اقتصاد عالمي في الركود. ومن شأن رفع نسب الفائدة ضبط الطلب وإبطاء ارتفاع الأسعار. وفي مارس/آذار الماضي، باشر مجلس الاحتياط الفيدرالي (البنك المركزي) رفع هذه النسب بشكل حذر، مع زيادة قدرها 0,25% كانت الأولى منذ عام 2018. وفي ختام اجتماع يستمر يومين، يتوقع أن تقر لجنة السياسة النقدية هذه المرة زيادة بنسبة 0,50%. وكان رئيس الاحتياط الفيدرالي، جيروم باول، أعلن شخصياً أن هذه الزيادة «ستكون مطروحة للبحث». وقال، خلال ندوة لحكام المصارف المركزية على هامش اجتماعات صندوق النقد الدولي نهاية إبريل/ نيسان، إنه «من الضروري جداً» إحلال استقرار في الأسعار ورفع نسب الفائدة «سريعاً». وذهب بعض مسؤولي البنك الفيدرالي إلى حد التشديد بدلا من اعتماد سياسة تدريجية في مواجهة التضخم المستمر في الارتفاع في البلاد. ويدعو البعض إلى إقرار زيادات مماثلة، خلال الاجتماع المقبل للبنك المركزي في يونيو/حزيران المقبل. ويرون أنّ التحرك بات ضرورة ملحّة، فيما يسجل التضخم الذي فاقمته الحرب الروسية الأوكرانية، أعلى مستوياته منذ مطلع ثمانينيات القرن الماضي.

(فرانس برس)

«الدوما» يدعو لمصادرات انتقامية

قال رئيس مجلس النواب الروسي (الدوما) فياتشيسلاف فولودين، أمس الأحد، إنّ على بلاده مصادرة ممتلكات لغربيين رداً على مقترح من الرئيس الأميركي جو بايدن بنقل الأصول المجمدة من النخبة الروسية لأوكرانيا. وكثف بايدن يوم الخميس من الدعم لأوكرانيا، وطلب من الكونغرس حزمة مساعدات بقيمة 33 مليار دولار والسماح للدولة بوضع يدها على مزيد من الأصول التي يملكها الأغنياء الروس ومنحها لأوكرانيا. وأضاف فولودين أنّ اليخوت والفيلات الفاخرة التي يملكها الأثرياء الروس لم تساعد على تنمية روسيا، لكنّ الغرب بدا أنّه يريد أن يقوم بفحسب بـ«سرقتها». وحسب «رويترز»، كتب فولودين، الذي عادة ما يعبر عن آراء الكرملين، على قناته على تلغرام: «من الصواب اتخاذ إجراءات مماثلة حيال الأعمال في روسيا، التي يأتي من يملكونها من دول غير صديقة اتخذت فيها مثل تلك الإجراءات». وقال: «صادروا تلك الأصول». وأضاف: «العائدات من البيع يجب أن تستخدم لتنمية بلادنا» وأضافاً المصادرة الغربية بأنّها «سابقة خطيرة جرى إرساؤها ويجب أن تعود فتضرب أميركا مثل الكرة المرتدة».

وبعدما فرض الغرب عقوبات على روسيا لغزوها أوكرانيا، بتجه الاقتصاد الروسي، الذي يقدر حجمه بنحو 1,8 تريليون دولار، لأكبر انكماش منذ السنوات التي تلت انهيار الاتحاد السوفييتي في 1991، في ظل ارتفاع حاد في التضخم. وبدأ نقل كبير للأصول الروسية مع زيادة نفوذ الدولة على الاقتصاد، كما قامت شركات استثمار غربية كبرى مثل شركة بريتش بتروليوم العملاقة للطاقة و«شل» بالخروج من روسيا، بينما يحاول أثرياء إعادة هيكلة إمبراطورياتهم المالية. وعلى هذا الأساس، باع ملاك غربيون حصصهم الروسية أو سحبوا عملياتهم، ولم يتضح بعد ما هي الأصول المهددة في روسيا. وأشار فولودين في تصريحاته إلى أنّ ليتوانيا ولاتفيا وبولندا والولايات المتحدة شاركت في «سرقة» الأصول الروسية.

وتتواصل في العواصم الغربية مصادرة اليخوت التي يملكها أثرياء روسيا، ومن المقرر أن يصدر قاض في فيجي حكماً يوم غد الثلاثاء بشأن ما إذا كان بإمكان السلطات الأميركية مصادرة اليخت الفاخر أماديا، بقيمة 325 مليون دولار، الذي مُنع من مغادرة فيجي بسبب صلاته بروسيا.

(العربي الجديد، رويترز)

يخت روسي يرسو على شاطئ نهر التايمز في لندن (Getty)

رؤية

عن إفلاس لبنان والأطماع الصهيونية

سهام محمد الله

في الرابع من نيسان/ إبريل 2022 فجَّر سعادة الشامي نائب رئيس الحكومة اللبنانية، من خلال إعلانه إفلاس لبنان ومصرفه المركزي وتوزيع الخسائر على الدولة ومصرف لبنان والمصارف والمودعين، ما يشبه القنبلة الاقتصادية والسياسية التي دخلت بمعضلة البلاد في منعطف جديد خطير، ودعمت رأي المتشائمين الذين استشعروا ضياع كل بصيص من الأمل لوقف الانهيار التام.

تتعدَّد الأسباب التي ساهمت في وصول الأوضاع إلى ما آلت إليه الآن في لبنان، ويعتبر طمع إسرائيل في ثروة لبنان من النفط والغاز أحد هذه الأسباب.

فقد انهارت المحادثات بين لبنان وإسرائيل بشأن النزاع الحدودي البحري وحصّة لبنان من ثروات النفط والغاز الطبيعي التي يحتضنها هذا الجزء من البحر وتعدّ تذكرة في غاية الأهمية لخروج البلاد من المشاكل الاقتصادية.

في 11 آذار/ مارس 2022، تمَّ تأكيد وصول سفينة حفر إلى حقل كاريش للبدء بعملية التنقيب عن النفط والغاز في المنطقة الحدودية المتنازع عليها والواعدة بالموارد البترولية والغازية.

الأمر الذي يعتبر سرقة في وضح النهار واعتداءً سافراً على حقوق وسيادة لبنان الذي بعث رسالة إلى الأمم المتحدة في 28 كانون الثاني/ يناير 2022 أكّد فيها أنّ حقل كاريش البحري الذي يقع على بعد 100 كم من السواحل الإسرائيلية على البحر المتوسّط هو حقل متنازع عليه وليس حقلاً إسرائيلياً، أي بعد يومين من إعلان وزارة الطاقة الإسرائيلية استئناف المحادثات بشأن ترسيم حدودها البحرية مع لبنان بوساطة أميركية بعد أن تعثَّر التفاوض في 4 أيار/ مايو 2021 بسبب تقديم خرائط متعارضة ومتناقضة رفعت مساحة المنطقة المتنازع عليها من 860 كلم إلى 2290 كلم بما في ذلك أجزاء من حقل كاريش الذي تُنقِّب فيه شركة هاليبرتون Halliburton الأميركية بالتعاون مع شركة إنرجين Energean اليونانية بتوكيل من شركتي «نوبل إنرجي Noble Energy الأميركية وديلك كيدوحيم Delek Kedohim الإسرائيلية.

تعيش إسرائيل بدون حدود برّيّة معترف بها بشكل متبادل مع لبنان منذ عام 1949، وتستغلّ جيّداً الالتزام بوقف إطلاق النار على طول الخط الأزرق الذي حدَّدته الأمم المتحدّة بعد انسحاب القوّات الإسرائيلية من جنوب لبنان عام 2000، حيث يجتذب الكيان الصهيوني الاستثمار الأجنبي لاستكشاف النفط والغاز الطبيعي دون التعرُّض لأية هجمات على الحدود المتنازع عليها.

بينما يأمل لبنان الذي يرزح تحت ضائقة اقتصادية وسياسية بائسة في أن تفسح له تسوية الحدود البحرية المجال لشقّ طريق الخروج من أزمته غير المسبوقة، وبطبيعة الحال فعل حزب الله المدعوم إيرانياً كل ما بوسعه لإجهاض الاتّفاق على حلّ وسط مع إسرائيل في السابق، ولكن يبدو أنّه تراجع عن عناده بعد أن وافق على ترسيم الحدود بناءً على الخطّ الحدودي البحري 23 بعد سنوات من تمسُّكه بالخطّ 29 في نفس الفترة الحسّاسة التي تجري فيها مفاوضات فيينا لإحياء الاتّفاق النووي الإيراني